التقرير السنوي
السنة المالية
2006

مجموعة البنك الدولي

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

MIGA

أبرز أنشطة السنة المالية 2006

الجدول 1

الضمانات المُصْدَرَة						
	2002	2003	2004	2005	2006	مجموع السنوات المالية 90-06
عدد الضمانات المُصْدَرَة	59	59	55	62	66	839
عدد المشروعات التي ساندتها الضمانات	41	40	41	41	41	527
مشروعات جديدة [1]	33	37	35	33	34	
مشروعات جرت مساندتها سابقاً [2]	8	3	6	8	7	
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، إجمالي (بلايين الدولارات)	1.2	1.4	1.1	1.2	1.3	15.3
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، مجموع (بلايين الدولارات) [3]	1.4	1.4	1.1	1.2	1.3	16.0
إجمالي المسؤوليات الضمانية (بلايين الدولارات) [4]	5.3	5.1	5.2	5.1	5.4	-
صافي المسؤوليات الضمانية (بلايين الدولارات) [4]	3.2	3.2	3.3	3.1	3.3	-

[1] مشروعات تتلقى المساندة من الوكالة لأول مرة في السنة المالية 2006 (شاملة التوسّعات).

[2] مشروعات ساندتها الوكالة في السنة المالية 2006 وسنوات مالية سابقة.

[3] شاملاً المبالغ المُعبأة من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتابات.

[4] إجمالي المسؤوليات الضمانية هو الحد الأقصى لمجموع المسؤولية الضمانية. صافي المسؤوليات الضمانية هو إجمالي المسؤوليات الضمانية مخصوماً منه مقدار إعادة التأمين.

الشكل 1

الدخل من الأقساط والرسوم والاستثمارات (ماعدا بنود الدخل الأخرى)، بملايين الدولارات

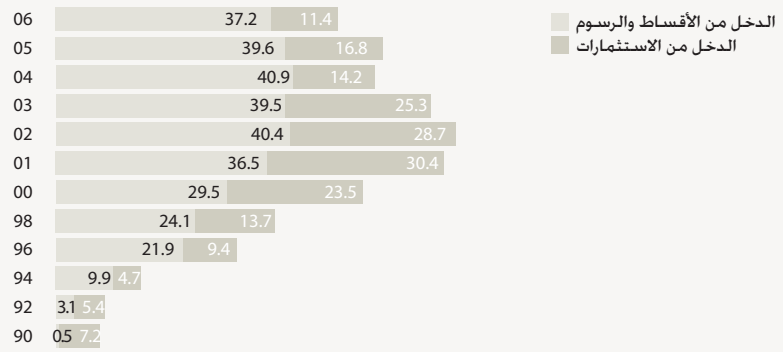

العضويّة

☐ في السنة المالية 2006، انضمت جزر سليمان وأنتيغوا وبربودا إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الوكالة)، وبذلك أصبح عدد البلدان الأعضاء فيها 167 بلداً

أبرز العمليات

أتاحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) التغطيات التالية لمشروعات في مجالاتها ذات الأولوية: [1]

☐ 23 مشروعاً في أسواق جديدة ليست إمكاناتها المؤسسية كاملة، وبلغ مجموع الضمانات 481 مليون دولار

☐ 10 مشروعات في بلدان متأثّرة بصراعات، وبلغ مجموع التغطيات الضمانية 165 مليون دولار

☐ 14 مشروعاً للبنية الأساسية، وبلغ مجموع التغطيات الضمانية 469 مليون دولار

☐ 15 استثماراً من بلدان في الجنوب في بلدان في الجنوب [2] ساندتها ضمانات بلغت 389 مليون دولار

☐ 13 مشروعاً لضمانات (بلغ مجوعها 180 مليون دولار) و 13 مشروعاً لمساعدات فنّية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

☐ 21 مشروعاً لضمانات (بلغ مجموعها 317 مليون دولار) و 20 مشروعاً لمساعدات فنية (شاملة مشروعات "مختلطة") في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (أشد البلدان فقراً)

[1] يتناول بعض المشروعات أكثر من مجال من بين المجالات ذات الأولوية.

[2] الاستثمارات من إحدى بلدان القسم الثاني من قائمة البلدان الأعضاء في الوكالة في بلد آخر من نفس القسم.

تشمل أبرز العمليات الأخرى ما يلي:
☐ مشروعات الضمان في السنة المالية 2006 حسب المناطق: أفريقيا جنوب الصحراء، 13؛ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 13؛ أوروبا وآسيا الوسطى، 6؛ وأسيا والمحيط الهادئ، 6؛ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 3
☐ مشروعات الضمان في السنة المالية 2006 حسب القطاعات: الصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية والإنشائية، 9؛ والقطاع المالي، 10؛ والبنية الأساسية، 14؛ والنفط والغاز والتعدين، 2؛ والسياحة والخدمات، 6
☐ تسعة مشروعات ساندها برنامج الاستثمارات الصغيرة الذي اعتمدته الوكالة
☐ أربعة بلدان مُضيفة جديدة: أفغانستان، وإيران، ومنغوليا، وسيراليون
☐ حافظة من 45 مشروعاً للمساعدة الفنية في 28 بلداً، جنباً إلى جنب مع عدة مبادرات إقليمية وعالمية

الشراكات
☐ الحصول على إعادة التأمين الاختياري من شركات تأمين أخرى: 219 مليون دولار من أجل مشروعين
☐ التعاون – من خلال برنامج التواصل مع المستثمرين الأوروبيين – مع: مؤسسات الوساطة المعنية بتشجيع الاستثمار في غرب البلقان، وغُرف التجارة واتحادات الصناعات في الأسواق المُستهدفة، والشركاء في التنمية من البلدان المهتمّة بالاستثمار في تلك المنطقة
☐ الشروع بتنفيذ برنامج تشجيع الاستثمار في صربيا، وهو جهد تعاوني بين الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والهيئة الأوروبية لإعادة الإعمار
☐ وبالاشتراك مع سكرتارية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)، الشروع بتنفيذ مشروع لتطوير قاعدة بيانات لكافة مشروعات البنية الأساسية والتسهيلات وبناء القدرات الإقليمية التي ساندتها هذه الشراكة في أفريقيا
☐ في إطار التمويل من الحكومة السويسرية، الاختتام الناجح لأنشطة تشجيع الاستثمارات في أربعة بلدان أفريقية (غانا، وموزامبيق، والسنغال، وتنزانيا)
☐ الشراكة مع هيئات منها: وكالة التنمية النمساوية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والمؤسسة الإسلامية للتأمين على الاستثمارات وائتمان الصادرات، ومع آخرين فيما يتعلق بجهود التواصل من أجل تشجيع الاستثمار في مختلف مناطق العالم

التعاون في إطار مجموعة البنك الدولي
☐ التنسيق مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بكافة المشروعات المحتملة بغية التأكّد من التصويب التام مع استراتيجيات البلدان والقطاعات المعنيّة
☐ تصعيد المناقشات بشأن الاستراتيجيات مع المجموعة المعنية في البنك الدولي بتمويل تخفيض انبعاثات غاز الكربون
☐ العمل الوثيق في إطار مجموعة البنك الدولي على عدد من المشروعات شاملة مشروع التعدين في منطقة Kupol في الاتحاد الروسي
☐ التعاون مع برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (FIAS) على أنشطة المساعدة الفنية في كل من: بنغلاديش، وكمبوديا، والصين، وجزر المحيط الهادئ، والفلبين، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، وطاجيكستان
☐ وجنباً إلى جنب مع البنك الدولي، تنفيذ أنشطة تشجيع الاستثمار في كل من: أفغانستان، وأرمينيا، وبنغلاديش، وكمبوديا، والصين، وغواتيمالا، وهندوراس، ومالي، وموزامبيق، ونيكاراغوا، وصربيا، وطاجيكستان
☐ القيام بأنشطة مساعدة فنية مشتركة مع مؤسسة التمويل الدولية، وذلك في الصين والفلبين
☐ إجراء مسح استقصائي على الصعيد العالمي لهيئات تشجيع الاستثمار في البلدان ومناطقها وأقاليمها، وذلك في إطار الشراكة مع: مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي، وبرنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار

المطالبات
☐ لم يجر دفع مبالغ لقاء مطالبات في السنة المالية 2006
☐ ثلاث مطالبات قيد الاستقصاء والتحقيق في الأرجنتين وجمهورية قيرغيز
☐ متابعة والعمل على حل حوالي ثمان منازعات بشأن استثمارات تضمنها الوكالة
☐ نجاح التوسّط في تسوية خلاف بشأن استثمار في مشروع لإمدادات المياه في الصين. وهذا المشروع يُتيح المياه الآن لما بلغ مجموعه 450000 شخص

رسالة من رئيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى مجلس محافظي الوكالة

بول وولفويتز، رئيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الوكالة) ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، يرفع إلى مجلس محافظي الوكالة نيابة عن مجلس المديرين التنفيذيين – وفقاً للنظام الداخلي للوكالة – هذا التقرير مُرفقاً بالبيانات المالية المُراجعة للسنة المالية المُنتهية في 30 يونيو 2006.

يغطي هذا التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار سنة شهدت انتعاش الالتزام بمحاربة الفقر، ومما ساعد في ذلك المستويات القياسية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في كافة مناطق العالم. وهذا الانتعاش الهامّ للاستثمارات الأجنبية المباشرة – بتحفيز من تحسّن كل من: أوضاع الاقتصاد العالمي ومعايير الاستثمار – هو في الواقع سَبَبٌ وجيهٌ للتفاؤل.

وهذا ناجم عن أن القطاع الخاص يستطيع أن يسهم – وهو يسهم فعلاً – بدور حاسم الأهمية في: تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وتهيئة غالبية فرص العمل في بلدان العالم النامية، وتحقيق مصدر هامّ من مصادر الإيرادات الضريبية بالنسبة للحكومات، وإتاحة البنية الأساسية الضرورية كالطرق والمياه النظيفة والكهرباء – وهي جميعاً أمور تدفع نمو الاقتصاد وتمكّن الحكومات من تركيز مواردها المحدودة على الاحتياجات الاجتماعية العاجلة.

ولكن ليس كافة المستثمرين مرتاحين من المخاطر غير التجارية التي غالباً ما ترافق الاستثمارات في البلدان النامية. وتكمن ميزة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في أن التأمين الذي تُتيحه ضد المخاطر السياسية يساعد في تهدئة مخاوف المستثمرين على سلامة استثماراتهم وتشجعهم على افتتاح منشآت أعمال في بلدان ما كانوا لولا ذلك يجازفون في افتتاحها على مسؤوليتهم.

يحدث هذا في أغلب الأحيان في ما تُسمّى أسواقاً جديدة ليست إمكاناتها المؤسسية كاملة (حيث المخاطر عالية و/أو الدخل منخفض)، وهي أسواق لا تستطيع مؤسسات التأمين الأخرى عادة العمل فيها. وفي هذه الحالات، يُعطي التأمين الذي تُتيحه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية إشارة قوية للأسواق على أن استثمارات القطاع الخاص في تلك البلدان هي في الواقع سليمة ومُربحة. كما تسهم أنشطة المساعدة الفنّية التي تقوم بها الوكالة بدوْر رئيسي في مساعدة هذه البلدان في تسويق فرص الاستثمار لديها والتأكّد من أن مناخ الاستثمار لديها يبدو جذّاباً للمستثمرين الأجانب. وفي هذه السنة المالية، ساندت الوكالة 23 استثماراً في بلدان من هذا القبيل – أي نسبة 37 في المائة من حافظة عمليات الوكالة.

وشهدت بنفسي في السنة المالية المُنصرمة الدوْر القوي الذي يمكن أن يسهم به كل من القطاع الخاص والوكالة في عملية التنمية، وذلك من خلال زيارات لأكثر من 30 بلداً، حيث كان من بين من التقيت بهم: صانعو سياسات، وممثلون عن مؤسسات الأعمال التجارية، وزعماء منظمات المجتمع المدني وسواهم. ففي سيراليون – على سبيل المثال – رأيت مدى أهمية فرص العمل والبنية الأساسية الضرورية من أجل مساعدة هذا البلد في الانتقال من إعادة الإعمار عقب انتهاء الصراعات إلى الانتعاش الاقتصادي الحقيقي. فمساندة الوكالة لمشروع للاتصالات السلكية واللاسلكية تساعد ذلك البلد، الذي معدلات كثافة خطوط الاتصال السلكي واللاسلكي فيه من بين الأدنى على صعيد العالم، على السير على طريق الانتعاش من خلال تسهيل تحقيق مكاسب هامّة في مجال القدرة على الحصول على خدمات الهاتف والإنترنت.

أثناء اللقاءات في روسيا، حيث ركّزت المحادثات من بين أمور أخرى على ضرورة تنمية المناطق والأقاليم، سرّني أن أرى العمل الذي تقوم به الوكالة في تشجيع الاستثمارات الروسية في مختلف أنحاء هذه المنطقة. ومن بين المجالات الأخرى ذات الأولوية بالنسبة للوكالة تشجيع استثمارات المستثمرين غير التقليديين – وهذا مصدر متزايد من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر – حيث قامت بالتأمين على 15 مشروعاً من هذا القبيل في السنة المالية المُنصرمة.

الأهداف الاستراتيجية التي اعتمدتها الوكالة متسقة مع تلك التي اعتمدها البنك الدولي، وتعتبر البنية الأساسية في الواقع من بين الأولويات بالنسبة للوكالة أيضاً. فمنذ إنشائها في عام 1988، أصدرت الوكالة ضمانات استثمارات بحوالي 5 بلايين دولار لمشروعات بنية أساسية – وسهّلت ما يبلغ مجموعه حوالي خمسة أمثال ذلك المبلغ من الاستثمارات في البنية الأساسية. وازدادت المسؤولية التأمينية القائمة حالياً في هذا القطاع من 4 في المائة فقط في عام 1994 إلى حوالي 41 في المائة من حافظة عمليات الوكالة حالياً. وفي السنة المالية 2006، تضاعف تقريباً عدد الاستثمارات في البنية الأساسية التي ضمنتها الوكالة في السنة السابقة، بحيث بلغ مجموع المشروعات المشمولة بالضمانات 14 مشروعاً.

تقوم الوكالة أيضاً بتصعيد مساندتها لالتزام مجموعة البنك الدولي بتشجيع تطوير وتنمية الطاقة النظيفة. وقامت لأول مرة في الآونة الأخيرة بمساندة مشروع من شأنه بيع تخفيضات انبعاثات غاز الكربون الناجمة عن تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وأدت هذه الصفقة فعلاً إلى قدر كبير من الاهتمام لدى المستثمرين وفي عملية التنمية.

هذه الأنواع من الابتكارات والالتزام بملاءمة المنتجات مع ما يلبي الطلب عاملان يساعدان الوكالة في تحقيق رسالتها المُتمثّلة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تشجيع النمو الاقتصادي المسؤول والقابل للاستمرار من أجل تحقيق فارق إيجابي في حياة الناس. ومن خلال المساندة التي تتلقاها من البلدان المساهمة في رأس مالها ومن جماعة العاملين في مجال التنمية بصفة عامة، لدى الوكالة القدرة على تحقيق التفويض الممنوح لها. ومن أجل هذا، أود أن أتقدم لها بالشكر.

بول د. وولفويتز
30 يونيو 2006

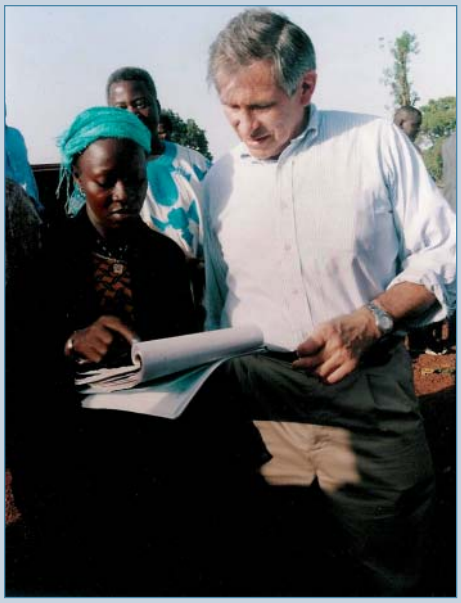

أبرز أنشطة مجلس المديرين التنفيذيين

مجلس محافظي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومجلس المديرين التنفيذيين يمثّلان 167 بلداً عضواً ويوجهان برامج وأنشطة الوكالة. ويعيّن كل بلد عضو محافظاً واحداً ومناوباً له. ومجلس المحافظين هو الجهة المنوطة بها صلاحيات الوكالة وهو يخوّل معظم صلاحياته إلى مجلس المديرين التنفيذيين المؤلف من 24 مديراً. أما حقوق التصويت فهي مُرجّحة حسب الحصة من رأس المال التي يمثلها كل من المديرين التنفيذيين. ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في المقر الرئيسي لمجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون بشأن مشروعات الاستثمار ويشرفون على سياسات الإدارة العامة للوكالة.

كما يعمل المديرون التنفيذيون في واحدة أو أكثر من لجان دائمة تساعد مجلسهم في القيام بمسؤولياته الإشرافية من خلال عمليات فحص متعمّق للسياسات والإجراءات المُعتمدة. فلجنة المراجعة تقدّم للمجلس المشورة بشأن قضايا الإدارة المالية ونظام إدارة الوكالة، وذلك بغية تسهيل اتخاذ المجلس قراراته فيما يتعلق بالسياسات المالية وقضايا الضبط والرقابة. أما لجنة الموازنة فتنظر في: جوانب إجراءات العمل، والسياسات الإدارية، والمعايير القياسية، وقضايا الموازنة التي لها أثر جوهري على فعالية تكاليف عمليات مجموعة البنك الدولي. كما أن اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية تقدّم المشورة للمجلس فيما يتعلق بتقييم العمليات وفعاليتها الإنمائية بهدف رصد مدى التقدّم المُحرز في تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. أما لجنة شؤون الموظفين فتقدّم المشورة للمجلس بشأن مستحقات الموظفين وقضايا سياسات شؤون الموظفين الهامة الأخرى. كما يعمل المديرون التنفيذيون في اللجنة المعنية بنظام الإدارة العامة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين.

أثنى مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة على ما تمّ إحرازه من تقدّم في السنة المالية 2006، ولاسيما في مجالات: تنويع حافظة العمليات حسب المناطق والاستثمارات، والدخول إلى أسواق جديدة ليست إمكاناتها المؤسسية كاملة، والاستثمارات البينيّة من بلدان في الجنوب في بلدان أخرى في الجنوب. ولهذه الغاية، استعرض مجلس المديرين التنفيذيين ووافق على ضمانات لما بلغ 32 مشروعاً. كما استعرض وأشرف على إجراءات وضع الموازنات والخطط بشأن السنة المالية القادمة. وفي هذه السنة المالية، تعاونت الوكالة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) في وضع عدة وثائق استراتيجيات مساعدة قُطْريّة وشراكة نظر فيها المجلس. وإضافة إلى رفع تقارير مالية ربع سنوية، نظّم جهاز إدارة الوكالة جلستين إعلاميتين بشأن قضايا فنّية لفائدة مجلس المديرين التنفيذيين أثناء مناقشة: أنواع المنتجات الضمانية التي تتيحها مجموعة البنك الدولي، وبرنامج المساعدات الفنية الذي اعتمدته الوكالة. أخيراً، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على التقرير الصادر عن لجنة التقييم المستقلة بشأن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2006، وهو تقرير يستعرض ويُقيّم أنشطة الوكالة.

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار
كما في 30 يونيو 2006

من اليسار إلى اليمين: (وقوفاً) Gino Alzetta، Zou Jiayi، Marcel Masse، Paulo F. Gomes، Jakub Karnowski، Jaime Quijandria، Mulu Ketesela، Dhanendra Kumar، Yoshio Okudo، Sid Ahmed Dib، Pierre Duqesne، Joong-Kyung Choi، Jennifer Dorn، Herwidayatmo، مهدي اسماعيل الجزاف، عبد الرحمن م. المفضي، Biagio Bossone: (جلوساً) Otaviano Canuto، Thorsteinn Ingolfsson، Eckhard Deutscher، Alexev Kvasov، Jan Willem Van der Kaaij، Tom Scholar، غير موجود في الصورة: Luis Marti.

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي

تمتاز رسالة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ببساطتها: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بغية مساندة النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وتحسين حياة الناس. ولكن كيفية القيام بذلك ليست بتلك البساطة، ولاسيما في مناخ كثير التحوّل ويؤثر باستمرار في قرارات المستثمرين وتصوراتهم فيما يتعلق بمخاطر الاستثمار في موقع من المواقع.

الواقع أن البيئة الخارجية التي تعمل فيها الوكالة كانت سريعة التغيّر في عدد من السنوات الماضية. فتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية وصلت إلى مستويات قياسية في عام 2005، بعد أن شهدت هبوطاً حاداً في أوائل العقد الحالي من السنوات. ومن المتوقع استمرار هذا الصعود في عام 2006، مدفوعاً بازدياد توفّر رأس المال بهامش أسعار فائدة أدنى. ولكن ليست كافة البلدان النامية مستفيدة من ذلك، ولاسيما البلدان المُعتبرة ذات مخاطر ومحدودة توفّر رأس المال.

التحدّي الماثل حالياً أمام العديد من البلدان النامية هو موازنة خروج المستثمرين الدوليين التقليديين الذين تراجعوا عن الأسواق الناشئة – نتيجةَ: مخاوف من مخاطر سياسية، والإحساس بفشل عمليات الخصخصة في تسعينيات القرن العشرين، وضغوط المساهمين المُطالبة بالتركيز على الأسواق المحلية. وفي نفس الوقت، بدأ ظهور ما يسمّى بالمستثمرين من بلدان الجنوب في بلدان الجنوب يتّضح أثره في بيئة الاستثمار، فقد أصبحت استثماراتهم تشكّل حوالي ثلث كافة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

يكمن التحدّي الذي نواجهه في هذه البيئة في: إعادة المستثمرين التقليديين إلى نشاطهم في الأسواق التي كانوا يستثمرون فيها، ومساندة الاستثمارات البينية من بلدان الجنوب في بلدان الجنوب، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الجديدة عالية المخاطر/منخفضة الدخل. وتقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بهذا الشيء عن طريق تخفيف مخاطر الاستثمار غير التجارية التي تواجهها هاتان المجموعتان من المستثمرين، مع التركيز بصورة محددة على البلدان حيث الإحساس بالمخاطر يمكن أن يكون أسوأ من الواقع الفعلي.

تتّضح هذه الجهود في النتائج التي حققناها في هذه السنة المالية: تم إصدار ما مجموعه 1.32 بليون دولار من الضمانات لمساندة 41 مشروعاً. وركّز العديد من عقود الضمان على المجالات ذات الأولوية بالنسبة للوكالة، شاملة مساندة المشروعات في: منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، والأسواق الجديدة التي ليست إمكاناتها المؤسسية كاملة، والاستثمارات البينية من بلدان الجنوب في بلدان الجنوب، والبلدان المتأثّرة بصراعات.

كما حققنا تقدماً كبيراً في تنويع حافظة عملياتنا. ففي هذه السنة المالية، قمنا بإتاحة ضمانات بحوالي نصف بليون دولار من أجل مساندة مشروعات بنية أساسية – مما يجسّد تركيزنا الاستراتيجي على هذا القطاع وجهودنا المتسقة من أجل إدخال المستثمرين البينيين من بلدان الجنوب في بلدان الجنوب إلى قطاعات البنية الأساسية، فضلاً عن تشجيع عودة المستثمرين التقليديين. وفي نفس الوقت، قمنا بتخفيض مساندتنا لمشروعات القطاعات المالية فهي هيمنت على حافظة عملياتنا في السنوات الأخيرة، ولكن قمنا بزيادة التغطيات الضمانية قليلاً فيما يتعلق بمشروعات: النفط، والتعدين، والغاز. وعلى صعيد المناطق، كان لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء أكبر عدد من عقود الضمان، تلتها منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى. كما ازدادت كثيراً أنشطة الضمان لمشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجهود التي نقوم بها للعمل مع متعاملين جُدُد ومواءمة منتجاتنا وأدواتنا بما يلبي طلب المستثمرين بدأت تعطي إشارات إيجابية، وتدل عليها ليس فقط النتائج على أرض الواقع في السنة المالية 2006، بل أيضاً عمليات الضمان المُزمعة والمحتملة واتسامها بالقوة والتنويع في السنة المالية القادمة. كما جرت في نفس الوقت إعادة العلاقات مع

العديد من المستثمرين التقليديين وتطوير العلاقات مع متعاملين جدد، ولاسيما في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك مستثمرين صغار تنبع أهميتهم من أنهم يسدّون الفجوات.

شهدت هذه السنة المالية بداية قوية ومُشجّعة لبرنامج الاستثمارات الصغيرة الذي اعتمدناه (SIP)، فقد أثبت شعبيّته بين صغار المستثمرين الذين يجدون أن إجراءات ضمان الاكتتابات بعد تبسيطها أصبحت أسهل استخداماً وأكثر ملاءَمة لاحتياجاتهم. كما أن الإجراءات المُسرّعة تزيد بالنسبة للوكالة سلامة ضمان الاكتتابات في مشروعات صغيرة جداً – التي عادة ما يكون لها أثر تنموي قوي.

وسرّنا أيضاً أن نعرض لأول مرة مساندة مشروع من شأنه بيع تخفيضات غاز الكربون التي نجمت عن تخفيض انبعاثات الغازات المُسبِّبة للاحتباس الحراري. فهذه التخفيضات التي يمكن بيعها بموجب بروتوكول كيوتو ستنجم عن تحويل غازات الميتان إلى غاز ثاني أكسيد الكربون الأقل ضرراً في مقلب للنفايات في السلفادور. ومن شأن بيع هذه التخفيضات أن يؤدي بالتالي إلى المساعدة في تمويل المشروع.

من الجدير أيضاً التنويه إلى أن الوكالة قامت بضمان أول مشروع في أفغانستان من خلال برنامج خاص باسم برنامج ضمانات الاستثمار في أفغانستان، تم خلقه لتشجيع الاستثمار الأجنبي في إعادة إعمار هذا البلد المتأثّر بالصراعات وتحقيق نمو اقتصاده.

قامت الوكالة في هذه السنة المالية بجهود كبيرة في مساعدة المستثمرين والبلدان النامية في الاستفادة من إمكانات أسواق رأس المال في تمويل الاستثمارات في الأسواق الناشئة. فعلى سبيل المثال، اعتُبرت مساندتنا لتوريق الرهونات العقارية في كازاخستان صفقة من نوع جديد أظهرت للأسواق كيف يمكن للمقترضين المحليين الحصول على أشكال جديدة متطوّرة من التمويل تناسب احتياجاتهم التمويلية. وهنالك مشروع آخر في سوق ناشئة نجح في تعبئة موارد تمويلية من مصادر رأس المال في القطاع الخاص بمساندة من الوكالة هو مشروع الطريق الذي تُدفع رسوم لقاء المرور عليه في الجمهورية الدومينيكية – صفقة تمويل منظّمة مستندة إلى الإيرادات من الرسوم في المستقبل. وهذه أول مرة جرى فيها استخدام التأمين من الوكالة لتغطية معاملة من تعاملات أسواق رأس المال (من خلال توظيفات من القطاع الخاص) من أجل تمويل مشروع بنية أساسية.

نتائج برنامج الوكالة للمساعدة الفنية في السنة المالية 2006 قوية أيضاً، فحافظة عمليات المساعدة الفنية تتضمّن 45 مشروعاً في 28 بلداً، جنباً إلى جنب مع عدة مبادرات إقليمية وعالمية. وتشمل هذه الأنشطة مشروعات تتراوح بين برنامج المعايير القياسية لمؤسسات الأعمال الذي يركز في هذه السنة على 11 بلداً في أفريقيا، ومبادرات التواصل مع المستثمرين التي تركّز على كل من: تنزانيا، والصين، وغرب البلقان. وجسّدت أنشطة المساعدة الفنية في هذه السنة المالية تزايد الطلب على الصعيد العالمي، مع ازدياد التنويع في البلدان التي تم تقديم المساعدة لها وازدياد أنواعها.

في إطار استشراف المستقبل، تهدف الوكالة إلى الاستفادة من هذا الزخم المتحقّق ومواصلة زيادة حافظة عمليات الضمان والمساعدة الفنية التي تقوم بتقديمها، مما يساند المشروعات التي تسفر عن أقصى عائدٍ تنموي ممكن.

يوكيكو أومورا

30 يونيو 2006

كبار مسؤولي ومديري الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

Philippe Valahu
قائم بأعمال المدير
لشؤون العمليات

Yukiko Omura
نائب الرئيس التنفيذي

Peter D. Cleary
المدير والمستشار القانوني العام
للشؤون القانونية والمطالبات

Amédée S. Prouvost
مدير ورئيس
الخبراء الماليين

Marcus Williams
مستشار
لشؤون الاستراتيجية والعمليات

Moina Varkie
مديرة
لشؤون التواصل الخارجي والشركاء

W. Paatii Ofosu-Amaah
نائب الرئيس
والسكرتير المؤسسي

Aysegul Akin-Karasapan
مديرة
مجموعة التقييم المستقلة

Frank J. Lysy
رئيس الخبراء الاقتصاديين والمدير
لشؤون الاقتصاديات والسياسات

الأثر
الإنمائي

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والبنية الأساسية: تحسين حياة الناس

تعني البنية الأساسية تقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجها الناس من أجل الحفاظ على مستوىً أساسي من المعيشة، والتي تحتاجها البلدان ومؤسسات الأعمال التجارية من أجل تحقيق نمو الاقتصاد – القدرة على الحصول على المياه النظيفة، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية. ولكن بالنسبة لملايين الناس، مازال من غير الممكن لهم الحصول على هذه الخدمات الأساسية: فهنالك 1.1 بليون شخص يفتقرون إلى إمدادات المياه النظيفة، ويعيش 2.6 بليون شخص بدون خدمات صرف صحي كافية، ويفتقر 1.6 بليون شخص – معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا – إلى القدرة على الحصول على الكهرباء. وهنالك 3.5 بليون شخص من بين سكان العالم لم يقوموا بإجراء اتصال هاتفي أبداً.

تتيح القدرة على الحصول على خدمات البنية الأساسية منافع عديدة. فمن الواضح أن الاستثمارات في شبكات إمداد المياه والصرف الصحي تؤدي إلى تحسين أوضاع الصحة العامة. كما أن خدمات النقل والكهرباء والاتصال والتواصل الملائمة ضرورية لقطاع الصناعة الذي يتيح فرص العمل، ولقطاع التعليم. والاستثمارات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية تساعد بالتالي في إقامة الأسواق والربط بين الباعة والمشترين بتكلفة رخيصة. وفيما يتخطى المنافع للأفراد، يعتبر تحسين البنية الأساسية بصورة عامة حاسم الأهمية من أجل تحقيق نمو الاقتصاد على صعيد البلد المعني.

الاحتياجات من الاستثمارات

في أوائل العقد الأخير من القرن العشرين، هبطت تدفقات مساهمات القطاع الخاص في الاستثمارات في البنية الأساسية في البلدان النامية إلى 57 بليون دولار في عام 2003، بعد بلوغ مستوى عالٍ عند 114 بليون دولار في عام 1997. ولكن تدفقات استثمارات القطاع الخاص بدأت في الانتعاش بحيث وصلت إلى 64 بليون دولار في عام 2004. وهنالك خبر طيِّب آخر: بلغت استثمارات المستثمرين من بلدان نامية نسبة 39 في المائة من مجموع تدفقات الاستثمارات في البنية الأساسية في الفترة 1998 – 2003. وهذا أمر واعد، فهو يحيي الأمل في أن هذه المجموعة الجديدة الناشئة من المستثمرين ستبدأ في ملء الفجوة التي نجمت عن خروج المستثمرين التقليديين في البنية الأساسية – بعد أن أخافتهم في السنوات الأخيرة مجموعة من الاحتمالات المجهولة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وحتى الآن، تتوزّع هذه المكاسب بصورة متفاوتة بين القطاعات، حيث يذهب معظم الموارد التمويلية إلى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

بالنسبة للبلدان النامية، التي تبلغ تقديرات احتياجاتها السنوية من الاستثمارات في البنية الأساسية 230 بليون دولار لا تستطيع الحكومات وحدها الوفاء بها، يكمن التحدي الماثل أمامها في اجتذاب المزيد من استثمارات القطاع الخاص في كافة القطاعات الفرعية للبنية الأساسية. وعلى الرغم من ازدياد تركيز البنك الدولي وهيئات التنمية الأخرى على زيادة القروض لأغراض الاستثمارات في البنية الأساسية، مازال هنالك نقص هائل في هذه الاستثمارات.

وعلى الرغم من تنوّع الحلول الممكنة المقترحة لهذه المشكلة، من الواضح أن العقبات المُعيقة للاستثمار في هذا القطاع كثيف الحاجة إلى رأس المال ذات طبيعة سياسية. فالشعور بإخفاق عمليات الخصخصة التي جرت في أواخر تسعينيات القرن العشرين – مقترناً مع إجراءات نزع الملكية المُعلنة وخروقات التعاقدات – يفاقم تصورات المستثمرين التقليديين للمخاطر القائمة في الأسواق الناشئة، ويضغط باتجاه التركيز على أسواق بلدانهم.

وجود هذه الأنواع من المخاطر هو بكل دِقّة السبب الذي استدعى وجود الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. فهدفنا الرئيسي هو زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر القابل للاستمرار (للاستدامة) تنموياً، وذلك عن طريق تخفيف هذه المخاطر. ومن بين التحديات التي واجهت الوكالة في الآونة الأخيرة لمعالجة نقص الاستثمارات إشراك المستثمرين غير التقليديين أو المستثمرين البينيين " من بلدان الجنوب في بلدان الجنوب " في الاستثمار في البنية الأساسية، من أجل مساعدة هذه الجهات الإقليمية الفاعلة في الاستفادة من الفرص الآخذة في الانفتاح. كما تعمل الوكالة على تشجيع عودة المستثمرين التقليديين للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية بعد أن تخلّوا عن البلدان النامية بحثاً عن بيئة استثمار أكثر أمناً وسلامة.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والبنية الأساسية

تعتبر البنية الأساسية من بين الأولويات الاستراتيجية بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار. فمنذ نشأتها في عام 1988، قامت الوكالة بإصدار ضمانات بحوالي 5 بلايين دولار لاستثمارات في مشروعات بنية أساسية (وقامت بتسهيل استثمارات بلغ مجموعها تقريباً خمسة أمثال ذلك في مشروعات البنية الأساسية)، وازدادت التغطيات الضمانية القائمة في هذا القطاع من 4 في المائة من حافظة عمليات الوكالة في عام 1994 إلى حوالي 41 في المائة حالياً. وتوجّه الوكالة اهتمامها إلى المستثمرين من كافة المستويات، فالمشروعات التي تساندها تتراوح من استثمار يبلغ 3 ملايين دولار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في سيراليون إلى مشروع كهرباء نام ثيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتكلفته 1.2 بليون دولار.

تستند استراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى نقاط قوتها في السوق: القدرة على تشجيع الاستثمارات في الأسواق الجديدة الأكثر صعوبة، والقدرة على مساندة الاستثمارات على صعيد مناطق وأقاليم البلدان حيث غالباً ما يعني ذلك وجود شركاء مفتقرين للخبرة العملية ولذلك أكثر حُفولاً بالمخاطر. كما تركز الوكالة تركيزاً خاصاً على مشروعات البنية الأساسية في أفريقيا، حيث التأمين الذي تتيحه الوكالة ضد المخاطر السياسية يساعد البلدان على سبيل المثال في الانتقال مباشرة إلى الهواتف الخلوية، متجاوزة بذلك الحاجة إلى البنية الأساسية لخطوط الهاتف الأرضية الباهظة التكلفة.

أبرمت الوكالة منذ نشأتها: 119 عقداً من عقود التغطية الضمانية بلغت قيمتها 3 بلايين دولار من أجل مشروعات في قطاع الكهرباء، و 59 عقداً بلغ مجموع قيمتها 1.1 بليون دولار من الضمانات من أجل مشروعات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، و 25 عقداً بتغطية ضمانية بلغت 393 مليون دولار لمشروعات في قطاع النقل، و 12 عقداً بتغطية ضمانية

بلغ مجموعها 225 مليون دولار لمشروعات إمداد مياه، و 10 عقود تغطيات ضمانية بلغ مجموعها 46 مليون دولار لمشروعات خدمات في قطاعات الكهرباء والغاز والمجارير والصرف الصحي (أنظر الجدول 2).

في السنة المالية 2006 وحدها، أصدرت الوكالة عقوداً ضمانية بلغت 469 مليون دولار (25 عقداً) لما بلغ 14 مشروعاً من مشروعات البنية الأساسية. ومن أصل تلك المشروعات اثنان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وواحد في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، واثنان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وواحد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وما مجموعه ثمانية مشروعات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

الكهرباء

الحاجة إلى الكهرباء على صعيد العالم كبيرة جداً. فازدياد القوة الشرائية لدى السكان المحليين وسرعة عملية التحوّل إلى اعتماد الاقتصاد على الصناعة – مثلما يحدث في الصين – يؤديان إلى ازدياد الطلب على الكهرباء. ومع تحوّل البلدان النامية إلى مواقع تختارها الشركات سعياً لتخفيض تكلفة عملياتها، يزداد الطلب على إمدادات الكهرباء في تلك البلدان زيادة كبيرة جداً. وهذا ما يعني أسواقاً جديدة بالنسبة لشركات الكهرباء والمستثمرين في هذا القطاع.

ولكن المستثمرين من القطاع الخاص في مشروعات الكهرباء في مختلف مناطق العالم يعرفون أيضاً أن ذلك ينطوي على مخاطر كبيرة ومتميّزة. فالهواجس تجاه اللوائح التنظيمية وإمكانية نشوء المنازعات بشأن التعاقدات المعنيّة تضيف مستوىً من الاحتمالات المجهولة إلى ما تفرضه الضغوط السياسية للإبقاء على تعريفة الأسعار على حالها رغم ازدياد تكاليف مصادر الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء. فإذا كانت إيرادات المشروع بالعملة المحلية، غالباً ما تكون القيود على التحويلات وعدم قابلية العملة المحلية للتحويل إلى عملات أخرى من بين هواجس ومخاوف شركات تقديم خدمات الكهرباء والمقرضين لتلك الشركات. وفي بعض البلدان، فإن خطر اندلاع الحروب ووقوع أعمال إرهابية أو اضطرابات وصراعات أهلية يعرّض الأصول المادية للأخطار.

الضمانات التي تتيحها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ملائمة بصورة جيدة لتخفيض مخاطر الاستثمارات في قطاع الكهرباء. فهي مُصمّمة بما يستهدف ليس فقط مساعدة الشركات في الاطمئنان تجاه المخاطر التي قد تتصورها، بل يمكن أن تسهم بدورٍ محوريّ في مساعدة تلك الشركات على استقطاب موارد تمويلية من أجل استثمارات كبيرة كثيفة استخدام رؤوس الأموال.

فييتنام. في فييتنام – على سبيل المثال – تقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمساندة مشروع الكهرباء الثالث في فو مي، وهو ينطوي على مبلغ تمويلي كبير وعدة جهات معنية تتضمّن مستثمرين ومقرضين ومؤسسات سمسرة وهيئات حكومية. فهذا المشروع – وهو جزء من مجمّع كهرباء فو مي الذي يسانده البنك الدولي – يولّد حالياً بين ٨ في المائة و ١٠ في المائة من القدرة الكهربائية في فييتنام، وهذا ما له أهمّية خاصة نظراً لعدم قدرة مرافق توليد الكهرباء بالطاقة المائية أو غيرها على مواكبة الاحتياجات المتزايدة من الكهرباء في هذا البلد.

ولم يكن من الممكن إتمام هذا الترتيب المُعقّد دون التوزيع الملائم للمخاطر، التجارية وغير التجارية على حد سواء. فالوكالة أتاحت عدة ضمانات من أجل هذا المشروع: ٤٣,٢ مليون دولار للاستثمارات في رأس المال، و ٧٥ مليون دولار لقرض من غير المساهمين، و ١٥ مليون دولار لتغطية اتفاق وهي وكيل عن وفيما بين Calyon مقايضة تمويلي قامت بتدبيره شركة الدائنين.

اختارت الشركة المُستثمرة في المشروع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نظراً لقدرتها على مساعدة المشروع في الحصول على أسعار فائدة تنافسية في السوق التجارية الدولية. وفي نفس الوقت، اختارت الجهة المُقرضة الوكالة أيضاً لأنها تُثمّن الأمان والخبرة العملية اللذيْن تُتيحُهما الوكالة في حماية اتفاقية المقايضة.

من المتوقّع أن يسهم مجمّع فو مي بدورٍ جوهري في مساعدة فييتنام في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في السنوات الخمس القادمة. وبصفته يقوم ،(BOT) واحداً من المشروعات في إطار عقد بناء وتشغيل ونقل ملكية مشروع الكهرباء الثالث في منطقة فو مي بخلق خريطة طريق للآخرين من حيث كيفية تحقيق أفضل جدولة لتسلسل إجراءات نقل ملكية محطة توليد الكهرباء إلى الفييتناميين عند انتهاء فترة العقد البالغة ٢٠ سنة. ومن المتوقّع أن يشجّع نجاح هذا المشروع المستثمرين من القطاع الخاص على المجيء إلى فييتنام، ولاسيما مع ازدياد انفتاح بيئة الاستثمار الأجنبي في فييتنام أمام المستثمرين من القطاع الخاص.

تركيا. في أواخر تسعينيات القرن العشرين، تعادل في أنقرة عاصمة تركيا إنتاج الكهرباء واستهلاكها، وتوقّع الخبراء أن يتخطى الطلبُ جانبَ العرض عما قريب. علماً بأن هذا يعتبر مشكلة كبيرة بالنسبة لدولة تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي عن طريق عرض ميزاتها كموقع رخيص التكلفة بالنسبة لتشغيل واستثمار المصانع. وفي عام ١٩٩٩، ضرب تركيا زلزال مُدمّر أعقبته أزمة مالية أدت إلى تفاقم الأمور.

دخلت إلى هذا السوق شركة SUEZ Energy International – وهي قسم من شركة SUEZ. وفي غضون فترة 26 شهراً، حوّلت هذه الشركة موقعاً جديداً كان حقولاً إلى محطة عاملة في توليد الكهرباء وتتيح 770 ميغاواط من الكهرباء المُولّدة بطاقة الغاز بأسعار معقولة، ومع مراعاة الشروط البيئية المعنيّة.

هذه الصفقة التي ميزتها مجلة Project Finance واعتبرتها "صفقة العام" انطوت على هيكلية تمويلية محدودة حق الرجوع شملت البنك الفرنسي BNP Paribas وأربعة وكالات ائتمان صادرات كبيرة أخرى. وكان هذا المشروع حافلاً بالمخاطر بالنسبة للبنوك، مما استغرق فترة طويلة نوعاً ما لإقلاعه والحصول على الموارد التمويلية اللازمة من المُقرضين. وأسهمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بدور هام، حيث ساعدت في الحفاظ على تماسك مجموعة بنود هذه الصفقة التمويلية المعقدة، وذلك عن طريق حماية هذا الاستثمار من المخاطر السياسية، فضلاً عن تخفيض علاوة المخاطر وتكاليف المشروع.

يجسّد هذا المشروع الميزة الاختصاصية التي تشكّلها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي: مساعدة البلدان النامية في الشروع في تنفيذ مشروعات بنية أساسية عالية المخاطر وكثيفة استخدام رأس المال، ولكن لها مكاسب ضخمة من حيث التنمية الاقتصادية. كما يجسّد هذا المشروع مثالاً على جهود الوكالة في إعادة المستثمرين التقليديين إلى قطاع البنية الأساسية بعد أن كانوا إلى حد كبير تخلّوا عن هذه الأنواع من المشروعات في السنوات العشر الماضية.

المياه

على الرغم من الاحتياج الكبير للخدمات الأساسية في قطاع إمدادات المياه، هبط في السنوات الأخيرة تمويل القطاع الخاص لشبكات إمدادات المياه والصرف الصحي في البلدان النامية، مما يعكس جزئياً عدم وجود الرغبة لتحمّل المخاطر السياسية المصاحبة لهذه المشروعات. علماً بأن خسائر المستثمرين في مختلف مناطق العالم – نتيجة خروقات التعاقدات فيما يتعلق بكل من: تعديلات تعريفات الأسعار، والاحتجاجات، وتقلبات أسعار الصرف، وتخفيضات قيمة العملات المعنية – تُبيّن حقيقة وواقع تلك المخاطر.

مشروعات المياه والصرف الصحي مُعرّضة أيضاً لمجموعة متميّزة من المخاطر تتصل بلامركزة الإشراف على هذه الخدمات ونقله من الهيئات الحكومية المركزية إلى سلطات الأقاليم والبلديات. ويمكن أن تكون المخاطر الناجمة عن اللوائح التنظيمية وخروقات التعاقدات في الأقاليم أكبر مما هي على مستوى الدولة، وذلك لأن السلطات المحلية قد تكون أقلّ خبرة وتجربة وقدرة على التعامل مع القطاع الخاص، ولذلك فقد تفتقر إلى الفهم السليم لاحتياجات المستثمرين.

روسيا. مع تزايد عدد سكان مدينة موسكو، ازداد احتياجها إلى المياه. غير أن البنية الأساسية القائمة في قطاع إمدادات المياه لم تكن تستوفي الاحتياجات. وبما أن شركة المياه الألمانية WTE Wassertechnick GmbH شعرت بوجود فرصة عمل تجاري قوي في هذه المدينة، فقد قامت باستقصاء إمكانية بناء محطة جديدة لمعالجة المياه من شأنها خدمة المستهلكين في عموم أنحاء موسكو.

ونظراً لإحجام هذه الشركة عن المُضيّ قُدُماً في المشروع بدون تأمين إضافي، التفتت إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي وافقت على إتاحة تغطية ضمانية بمبلغ 56.4 مليون دولار.

هذا المشروع شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على هيئة عقد امتياز بناء وامتلاك وتشغيل ونقل ملكية (BOOT). وقامت الشركة الألمانية بتمويل وبناء محطة معالجة المياه التي ستبدأ عملها عما قريب. ويتم نقل المياه من نهر موسكفا إلى محطة معالجة حيث تتم تصفيتها باستخدام أحدث التكنولوجيات. وبعد ذلك يجري توزيع المياه المُنقّاة من خلال مرافق شبكة المياه البلدية التي تديرها مؤسسة Mosvodokanal التي تملكها بلدية مدينة موسكو. ومن المتوقّع أن يؤدي هذا المشروع إلى: زيادة استطاعة شبكة إمدادات مياه الشرب في موسكو بنسبة 4 في المائة، وتحسين أوضاع الصحة العامة والبيئة وشروط السلامة على الصعيد المحلي، والمساعدة في خلق عوامل خارجية لها أثر إيجابي على أنشطة الأعمال التجارية.

الصين. في السنوات القليلة الماضية، استجابت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للطلب المتزايد على تغطية مشروعات إمدادات المياه في الصين. ومن بين تلك المشروعات التي تمت مساندتها في هذه السنة المالية مشروع اشتمل على ضمانٍ بمبلغ 40 مليون دولار لصالح شركة المياه الفرنسية Compagnie Genertale des Eaux يغطي استثمارها المباشر البالغ مليون دولار في رأس مال مشروع شركة (مجموعة) مياه شينجين المحدودة. وهذا الضمان طويل الأجل ويتيح تغطية لنصف فترة الامتياز البالغة 30 سنة.

تقدّم مؤسسة مياه شينجين الخدمات لزبائنها البالغ عددهم 2.5 مليون شخص من خلال خمس محطات لمعالجة المياه وأربع محطات لمعالجة

المياه المستعملة. ويقوم هذا المشروع بمعالجة المياه غير المُنقاة التي تستخرجها شركة مملوكة للدولة ويعالج مياه الصرف الصحي التي تجمعها شبكة مجاري المياه البلدية المستعملة، ويقوم بإيصال المياه إلى 90 في المائة من الزبائن في المساكن والمنشآت التجارية والمصانع في منطقة شيجين الاقتصادية في إقليم غوانجو.

من المتوقّع أن يساعد هذا المشروع الحكومة الصينية في معالجة مشاكل الموارد المائية الحادة بصفة خاصة في المناطق الحضرية سريعة النمو. وكان انخراط الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في هذا المشروع ضرورياً من أجل مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه في شينجين، مما يساعد في تخفيض إنفاق الإدارة المحلية البلدية من الموازنة. وبالنسبة للزبائن، من شأن وجود مياه صالحة للشرب تفادي ضرورة غلي الماء أو شراء مياه معبّأة صالحة للشرب. ومن المتوقع أن مساهمة شركة Compagnie Genertale des Eaux – التي تقوم باستثمار مشروعات مياه في مختلف مناطق العالم – ستُبيّن للآخرين سلامة الاستثمار في قطاع المياه في الصين.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

يتواصل ازدياد الطلب عالمياً على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو مدفوع بالتغيّر السريع في تكنولوجيا الاتصالات وانخفاض تكلفة الهواتف الخلوية في مقابل خطوط الهاتف الأرضية الثابتة. فبينما بدأت معدلات نمو الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان المرتفعة الدخل في الهبوط، مُجسّدة بذلك معدلات الانتشار العالية ونُضج قاعدة السوق، مازالت معدلات نموها عالية في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وهذا ناجم بصورة رئيسية عن انخفاض معدلات انتشار الخدمات الهاتفية في مختلف بلدان العالم النامية والرخص النسبي للبديل الذي تتيحه الهواتف الخلوية.

يعرف المستثمرون من القطاع الخاص في مشروعات الاتصالات السلكية واللاسلكية في مختلف مناطق وبلدان العالم وجود مخاطر كبيرة ومتميّزة تصاحب تلك الاستثمارات – فيما يتعلق على سبيل المثال بالمخاوف من اللوائح التنظيمية، وإجراءات التراخيص، وتخصيص نطاق (موجات) التردد. ولكن مازالت حوادث الإفلاس التي شهدها قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في تسعينيات القرن العشرين تلقي بظلالها أمام نظر المستثمرين، مما يزيد بالنسبة للبعض صعوبة تأمين التمويل من غير المساهمين، ولاسيما في أسواق أكثر حُفولاً بالمخاطر.

بوروندي. تعتبر أفريقيا سوقاً ضخماً غير مستغلٍ من حيث مستخدمي الهواتف الخلوية. فالطلب على خدمات الهاتف الخلوي هائل، ولاسيما في هذه القارة التي تؤدي فيها التحديات الماثلة في العوامل الجغرافية والتكاليف الهائلة إلى محدودية تركيبات خطوط الهاتف الأرضية. فالسوق واسعة وعميقة وتمتد إلى القرى الريفية والمدن المتزايدة اتساعاً، وفي دول مستقرة اقتصادياً وسياسياً ودول خارجة لتوّها من صراعات.

وجدت شركة Mauritius Telecom Ltd فرصة من هذا القبيل في بوروندي، حيث معدل انتشار الخدمات الهاتفية في هذا البلد أقل من 1 في المائة. ولكي تقوم هذه الشركة– وهي مشروع مشترك تملك فيه شركة France Telecom حصة تبلغ 40 في المائة – ببناء وتشغيل وصيانة شبكة اتصال هاتفي جوّال وفق نظام GSM في عموم مناطق بوروندي، حصلت على ضمان من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ولكن يصاحبُ أيَّ استثمارٍ للقطاع الخاص في بوروندي تحديات – وبعض المخاطر الكبيرة – فهي بلد فقير خرّبته حرب أهلية في الآونة الأخيرة. وتقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتخفيف بعض هذه المخاطر بتغطية ضمانية تحمي الشركة من: القيود على التحويلات، ونزع الملكية، والحرب والاضطرابات الأهلية.

سيراليون. لكل 250 شخص خط هاتفي أرضي واحد فقط في هذا البلد الواقع في غرب أفريقيا، وهذا من بين أدنى معدلات انتشار الخدمات الهاتفية على الصعيد العالمي، ولم تكن فيها حتى عهد قريب أية شبكة اتصالات عريضة النطاق. واختلف هذا الوضع حين قامت شركة Sierra–Com – وهي شركة إسرائيلية للاتصالات السلكية واللاسلكية – بدخول هذا القطاع في إطار ضمان من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وشرعت في تقديم خدمات اتصالات سلكية ولاسلكية رخيصة ويمكن التعويل عليها.

جلبت شركة Sierra–Com خدمات الإنترنت ونقل الصوت السريعة إلى سيراليون من خلال شبكة اتصال لاسلكي عريضة النطاق (مما سهّل الاتصالات الهاتفية عن طريق الإنترنت)، عن طريق فرع لها باسم IPTEL. وقبل دخول شركة IPTEL إلى هذا السوق، كانت خدمات الإنترنت عن طريق شركة تقدّمها من خلال خطوط الاتصال الهاتفي البطيء وضيّق النطاق، وهذا ما عرّضها للانقطاع نتيجة لنقص خدمات الكهرباء.

من خلال استثمار بقيمة 3 ملايين دولار، تقوم شركة IPTEL بإنشاء شبكة تستخدم أجهزة اتصالات متقدّمة تكنولوجياً مستوردة من إسرائيل. ومن المتوقع أن يؤدي تحسّن الاتصال إلى نشوء استثمارات إضافية جديدة وحفز النمو الاقتصادي بصورة عامة.

من خلال برنامج جديد مبتكر يستهدف تشجيع صغار المستثمرين

الجدول 2

عقود ضمان البنية الأساسية المُصدرة في فترة السنوات المالية 1990 – 2006، حسب المناطق والقطاعات الفرعية، بملايين الدولارات

المنطقة	كهرباء وغاز وصرف صحي	كهرباء	شبكات مجاري	اتصالات سلكية ولاسلكية	نقل	إمدادات مياه	المجموع
آسيا والمحيط الهادئ		540		217	87	117	961
أوروبا وآسيا الوسطى		654		119		108	881
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	20	1,621		238	286		2,165
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6		4	75			85
أفريقيا جنوب الصحراء	16	252		420	20		709
المجموع	**42**	**3,067**	**4**	**1,069**	**393**	**225**	**4,801**

ملاحظة: تشمل الأرقام تغطيات إضافية لمشروعات جرى ضمان اكتتاباتها في سنوات مالية سابقة، ولكن لا تشمل عقود البرنامج التعاوني لضمان الاكتتابات.

على النظر في إقامة مشروعات في بلدان العالم النامية، أتاحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لشركة Sierra–Com ضمانات ضد مجموعة من المخاطر السياسية من خلال إجراءات مُبَسّطة لضمان الاكتتابات من شأنها تسهيل وتعجيل خطى طلبات التغطية الضمانية بالنسبة للشركات الصغيرة. فسهولة إجراءات الوكالة بالنسبة لصغار المستثمرين ساعدت شركة Sierra–Com على العمل بسرعة استجابة لفرصة مثالية في السوق، وفي نفس الوقت تخفيض المخاطر غير التجارية المعنيّة.

النقل

ليست التجارة في سوق تتزايد عالميةً محدودة بحدود الدول. بل هي تعتمد على القدرة على إيصال السلع إلى السوق، كما أن المجتمعات المحلية تعتمد على شبكات النقل للوصول إلى البيوت والمدارس ومؤسسات الأعمال التجارية وأماكن الرعاية الصحية. ومع تزايد الطلب، تأتي الفرص السانحة. غير أن التكاليف والاحتمالات المجهولة تحول دون سعي العديد من المستثمرين من القطاع الخاص للبحث عن فرص في قطاعات النقل، ومنها: إنشاء وتشغيل الطرق، وتطوير موانئ الشحن والمطارات، أو توسيع شبكات النقل العامة، ولاسيما في بلدان العالم النامية.

تنطوي مشروعات النقل عادةً على تكاليف مسبّقة ضخمة، كما يستغرق إنجازها زمناً طويلاً وهي تعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية للوفاء بالتزاماتها المالية وإتاحة عائد معقول. ففي بعض الأسواق الناشئة، قد تزيد المخاوف من أوضاع الاقتصاد الكلّي والأُطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية الاحتمالات المجهولة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تعقيد الصفقات والمزيد من المخاطر. فمشروعات النقل والمواصلات – كالطرق التي تُدفع رسوم لقاء المرور عليها – معرّضة في العديد من الحالات لمخاطر مناطق التقسيمات الإدارية المحلية مع اعتماد الحكومات لامركزية الخدمات وتحويل المسؤولية عنها إلى سلطات الأقاليم والبلديات. وقد تكون خبرة مناطق التقسيمات الإدارية هذه محدودة في مجال التعامل مع القطاع الخاص أو البنوك الدولية، مما يضيف طبقة أخرى من التعقيدات أمام هيكلة المشروعات.

الجمهورية الدومينيكية. في هذه السنة المالية، أتاحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطيات ضمانية ضد المخاطر السياسية بلغت 108 ملايين دولار من أجل مشروع إنشاء طريق تدفع رسوم لقاء المرور عليه في الجمهورية الدومينيكية. وغطى عقد التأمين المعني استثماراً بمبلغ 14 مليون دولار في رأس مال المشروع وإصداراً لسندات بمبلغ 162 مليون دولار من أجل هذا المشروع المعروف باسم Auotopistas del Nordeste C. Por. A. أما التمويل الخارجي فهو من إصدار سندات (كمبيالات) ممتازة بضمانة من مؤسسة Morgan Stanley ودرجة تصنيف من مؤسسة Fitch. ويشكّل هذا الإصدار – وهو صفقة تمويل منظمة تدعمها الإيرادات من رسوم المرور مستقبلاً – أول تغطية ضمانية تقوم بها الوكالة لمعاملة من تعاملات أسواق رأس المال لتمويل مشروع بنية أساسية.

يتألف هذا المشروع من عمليات تصميم وتشييد وتشغيل وصيانة لطريق بطول 106 كيلومترات يربط بين سانتو دومينغو وشبه الجزيرة الشمالية الشرقية من الجمهورية الدومينيكية. وأدى التقدم المُحرز في إنشاء هذا الطريق إلى استثمارات في منطقة تجارة حرة يربطها هذا الطريق بالمطار الدولي في سانتو دومينغو.

تشمل الآثار الإنمائية الأخرى المتوقعة ازدياد نمو الصناعات الزراعية، حيث ستكون للمزارعين القدرة على الوصول بسهولة وتكلفة رخيصة إلى أسواق العاصمة، وتفيد التقديرات أن هذا المشروع سيؤدي في فترة حياته إلى تحقيق إيرادات ضريبية تبلغ 50 مليون دولار. كما أن الإيرادات التي سيحققها هذا المشروع فوق سقف محدد سيتم دفعها للحكومة. ومن المتوقع أن يخلق هذا المشروع 2465 فرصة عمل في مرحلة إنشائه، وتصبح حوالي 1300 فرصة عمل عند بدء تشغيله.

ولولا إصدار السندات ذلك، لكان من العسير على الجهات الراعية لهذا المشروع الحصول على التمويل الكافي للمدة الزمنية اللازمة.

www.miga.org

World Bank Group
Multilateral Investment
Guarantee Agency
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433
USA

t. 202.458.4798
f. 202.522.0316